

التنظيم السياسي و الإداري و العسكري في الولاية الثانية التاريخية 1954-1962 المجالس الشعبية -أنموذجا-

أ...إدريس لعبيدي

جامعة الشاذلي بن الجديد ، الطارف

ملخص:

ربّما كان موضوع «التنظيم»¹ خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، من أهم الموضوعات التي شغلت اهتمام المؤرخين، والمختصين في العلوم القانونية والإدارية والسياسية، والمهتمين بالدراسات العسكرية وغيرها. إلا أنه في الواقع لم يحظ بالبحث الكافي وبالتغطية الشاملة. وبالرغم من أنه قد أجريت فيه بعض البحوث والدراسات، وكتبت عنه بعض المؤلفات، إلا أنها قليلة ومحدودة، صيغت أغلبها في إطار مواضيع عامة، ماعدا النزر اليسير منها الذي جاء بعضها كدراسات أكاديمية، والبعض الآخر غير ذلك.

ولمّا كان لهذا الموضوع أهمية كبيرة في العملية الثورية، من جهة، وأسبقية المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بالتنظيم وتميزها به من جهة ثانية، فإنّ هدفنا من هذا المقال هو أن نقدم للمهتمين من طلاب وأساتذة صورة مبسّطة، ولكنها واضحة وشاملة في الوقت نفسه عن التنظيم السياسي والإداري والعسكري بالولاية الثانية التاريخية، وقد اقتصرنا في عرض الموضوع على اتجاه محدد، في شقّه المتعلق بـ «المجالس الشعبية».

لقد عرفت الثورة بالشمال القسنطيني دفعا قويا وحاسما والتحاق الجماهير بمجاهديها، خصوصا عقب هجومات 20 أوت 1955، وعلى إثر ذلك فكّر «زيغود يوسف» ورفاقه في كيفية حلّ مشاكل الجماهير، فتقرر إنشاء «المجالس الشعبية» التي تعدّ الخلية (النواة) الأساسية للتنظيم القاعدي للثورة بالمنطقة التي ستعرف بعدها تطورا وتعميما ليشمل باقي القطاعات والنواحي الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...

يدور المقال حول إشكالية تبرز مدى أهمية المجالس الشعبية الثورية في إعادة الثقة للشعب الجزائري، ودورها في إبطال عمل المجالس البلدية الفرنسية، التي تمثل إحدى جوانب المنظومة الإدارية والسياسية والعسكرية، والتي أدّت إلى «اختلال» في المجتمع الجزائري، وإلى «ارتباك» في منظومته الثقافية. جزّأها إلى مجموعة من التساؤلات:

- 1- هل مكّنت المجالس الشعبية الثورة من أن تحل مشاكل الجماهير.
- 2- إلى أيّ مدى استطاعت المجالس الشعبية أن تقرّر مبدأ «اللامركزية» كوسيلة مثلى للممارسة الديمقراطية.

(1)- يقصد به التنظيم السياسي والإداري والعسكري خلال الثورة التحريرية 1954-1962، الذي عرف تداخلا كبيرا وترباطا بين عناصره.

3- كيف يمكن اعتبار المجالس الشعبية كمبدأ لتكريس السيادة، وإرساء لأسس الدولة المستقبلية، وأساساً قاعدياً للنظام السياسي بعد الاستقلال، على الأقل في مرحلته الأولى.

Abstract :

Perhaps the topic of "discipline" during the Algerian revolution 1954-1962, was from the most important subjects that attract the historians and specialists in laws, administration and politics those who are interested in the army studies and others, but in reality it doesn't take the whole cover.

Really it prepared some projects and studies about it and wrote some books but it wasn't sufficient. It took as general topics. Just the academic studies and other.

When this topic took a big importance in the revolution in one side. The priority of the second area (the north of constantine) about discipline in the other side.

Our purpose about this report is to give a clear picture to student and teachers, but at the same time it must cover the politic, administrative and military discipline in the second historical area.

And it was only about one direction about popular councils after the revolution august 20th, 1955 which was known by the north of constantine, it became very strong.

Ziroud youcef and his freinds thought how to solve the problems of the people. So it was decided to build popular council which is the most important cell in the revolution organisation in the area.

It will know development in all fields sociology, economic and cultural...

مقدمة:

لا شكّ في أنّ بيان أول نوفمبر 1954، يعدّ الوثيقة المرجعية الأساسية الأولى لإعادة بناء الدولة الجزائرية التي غيبتها الاستعمار في الجزائر، بما تضمنه من مبادئ وأهداف، وما قدّمه من حلول لاسترجاع السيادة الوطنية¹، ومن هذا المنطلق جاء مشروع "الآفان" (ج. ت. و - الدولة)² على أنقاض الاستعمار الفرنسي، حيث أعادت جبهة التحرير الوطني بعث "الدولة الجزائرية" المعاصرة من خلال خلق "الولايات التاريخية العسكرية"، تقوم بتطبيق تشريعات المؤسسات القيادية للثورة الجزائرية، ودعّمت بمؤسسات فرعية كالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وفيدراليات جبهة التحرير الوطني بالخارج، لتدعيم الثورة داخليا وخارجيا.

(1) - الهادي أحمد درواز، من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 29.

(2) - Gilbert Meynier, histoire intérieure du FLN, 1954-1962, Casbah éditions, Alger, 2003, pp238, 239.

1- طبيعة التنظيم السياسي والإداري الاستعماري كأداة للسيطرة والتوسع:

يبدو مهمّاً من البداية، أن نتبع خطوة، خطوة تطوّر عملية إرساء الاحتلال لقواعده في الجزائر، وعلى الخصوص تطور تنظيمه الإداري والسياسي والعسكري. فأغلب الدراسات الجزائرية¹، والأجنبية² تؤكد صفة التدرّج والمرحلية على الوضعية الإدارية، وبروز العديد من الأنظمة الإدارية المختلفة³، لأنّ عملية تركيز جهاز إداري مستقر في الجزائر، لقيت صعوبة وتداخلاً كبيرين، وذلك تبعاً لتطور موازين القوى بين العسكريين والمستوطنين، من ناحية، وبين سلطة الاحتلال والمجتمع الجزائري من ناحية ثانية، إذ كان للصمود الشعبي العنيف، وعجز الاستعمار عن اختراق النسيج المجتمعي⁴، الدور الكبير في جعل الحكومة الفرنسية "تلتعث" في إرساء سياسة واضحة نحو الجزائر خصوصاً بين سنوات 1830 و1848⁵. غير أنّ أهداف الاستعمار كانت واضحة من وراء تلك السياسة، وهي صنع الجزائر الفرنسية وتوسيع الاحتلال وتنظيمه⁶، وطمس التاريخ والشخصية الجزائرية، والقضاء على المقاومة التي تحدّد أمن فرنسا في الجزائر⁷. لأنّ أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا أمر لا يحتاج إلى توضيح، وعليه فالاتجاه العام الذي كان سائداً خلال الفترة الاستعمارية، هو ربط النظام الإداري للجزائر المستعمرة بنظام "مركزي" قوي، لا يترك فيه مجالاً للنظام "اللامركزي" بالظهور إلّا على نطاق ضيق جدّاً، وهو ما سمح للمؤسسة العسكرية الفرنسية أن يكون لها حضور قوي أمام الإدارة المدنية⁸.

لقد خضعت الجزائر، في البداية، ولمدة خمس عشرة سنة تقريباً، من 1830 إلى غاية 1845، لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي⁹، عهد بمقتضاه إلى "وال عام" يخضع لوزارة الحربية، ويضطلع بمهمة تسيير الإدارة

(1) - آثار الدكتور يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، طبعة خاصة، 2009، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، وكذلك، علي تابلت، الحكم الاستعماري الفرنسي للجزائر 1830-1962، مجلة أول نوفمبر، العدد 164، 2000، وأيضاً، أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، وحميدة اعميراي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005. و-Mohamed Guentari, Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne, de 1954 à 1962, tome1 et 2, o.p.u, Alger 2000.

2-Gilbert Meynier, histoire intérieure du FLN, 1954-1962, op. cit, et Jaques Duchemin, Histoire du F.L.N, Editions Mimouni, Alger 2006

(3) - آثار الدكتور يحي بوعزيز، المرجع السابق ص162.

(4) - علي تابلت، المرجع السابق، ص، ص، 12، 13.

(5) - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص91.

(6) - بلعباس بلعباس، دور صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 2002-2003، ص6.

(7) - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص89.

(8) - بلعباس بلعباس، المرجع السابق، ص6.

(9) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص132.

الفرنسية، وبمساعدة «المكاتب العربية»¹، التي أنشئت منذ 1844، إلا أن هذه الوضعية لم تعمر طويلاً²، إذ صدر يوم 15 أبريل 1845 مرسوم ملكي يقضي بإنشاء «حكم مدني» في المناطق التي توجد بها مجموعات أوروبية، كما تقرر، في هذه السنة، أيضاً إنشاء ثلاث «مقاطعات» بالجزائر هي، الجزائر، وهران وقسنطينة، وفيها (أي المقاطعات) توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني وأراضي تخضع للحكم العسكري، وأراضي مختلطة³، فأصبحت الإدارة حينئذ تخضع إلى نظام ثنائي⁴، وأفرز ذلك الوضع صراعاً جلياً ومستمرًا حول السلطة والسيطرة بين المعمرين والعسكريين⁵. و إثر ثورة 1848 أين تمّ إلحاق بعض المناطق العسكرية بالسلطة المدنية⁶، قررت الحكومة الفرنسية بداية من 9 ديسمبر 1848 تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجودين في فرنسا، استجابة لرغبة المستوطنين بالجزائر، ومنذ ذلك الحين تمّ استبدال نظام «المقاطعات الإدارية» بنظام «العمالات»، «les Départements»، وإنشاء منصب «عامل العمالة» «le Préfet»، يخضع لوزير الحربية وليس لوزير الداخلية كما هو في فرنسا، فكان الخلاف حتمياً بين عامل العمالة والحاكم العام⁷، وستشهد الجزائر منذ 1852 تغييرات وتجارب إدارية وتنظيمية متضاربة⁸، ففي عهد الإمبراطورية الثانية (1851-1870) تم تعويض الوالي العام بوزارة تشرف على شؤون الجزائر والمستعمرات، ثم ما لبث أن فشلت محاولة نابليون الثالث سنة 1860، من جعل «مملكة عربية» وإعطائها الحكم الذاتي، لأنّ المستوطنين عارضوها⁹ وتمكنوا منذ سنة 1870 من بسط سيطرتهم على السلطة في الجزائر، وأطلق على المرحلة الممتدة من ذلك التاريخ إلى غاية 1900، بفترة

(1) - صدر في أواخر فيفري 1844، أمراً ملكياً فرنسياً ينصّ على إنشاء وظيفة «مدير الشؤون العربية» لإدارة المصلحة العامة للشؤون العربية تحت إمرة وسلطة الضابط العام والحاكم الأعلى في كل منطقة وناحية، يحضّر في المكتب العربي الأمور الجارية، ويتولى رفع التقارير إلى الحكومة، وبهذا القرار والأمر تأسست «المكاتب العربية» وأسندت لها مهام تنظيم شرطة الأهالي، واستخلاص الضرائب والغرامات منهم، وإدارة السكان تحت إشراف ومراقبة حكام المقاطعات وضباطها وبمساعدة الرؤساء الجزائريين الخاضعين لهم، وفي 8 أوت 1854 وبطلب من وزير الحربية «فيون» «vaillant» أمضى نابليون الثالث مرسوماً يتعلق بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية وواسعة في الجزائر، وقد ارتبطت قوة وضعف «المكاتب العربية» بقوة وضعف العسكريين في الجزائر، ينظر حول ذلك، آثار الدكتور يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 162.

وكذلك، أمحمد عميراي، المرجع السابق، ص 115

(2) - علي تابلت، المرجع السابق، ص 13.

(3) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 132.

(4) - علي تابلت، المرجع السابق، ص 13.

(5) - لقد جاء الأمر الوزاري المؤرخ في أول سبتمبر 1834، ليحاول أن يضع حدّاً للخلاف الحاصل بين الحاكم العام والمحافظ المدني بتحديد سلطة كل واحد منهما، ينظر حول ذلك، عميراي أمحمد، المرجع السابق، ص 115.

(6) - آثار الدكتور يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 163.

(7) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 133.

(8) - علي تابلت، المرجع السابق، ص 14.

(9) - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص، ص 99، 100.

«السيطرة المدنية»، أين تم هذه المرة إلحاق الوالي العام بوزارة الداخلية، وأصبح يعتمد في ممارسة مهامه على مجلس استشاري ينتخب أعضاؤه من بين المستوطنين، وتحولت المناطق العسكرية تدريجيا إلى مناطق مدنية، وتوجت المرحلة بإدماج الإدارة الجزائرية في الإدارة الفرنسية، ولم يبق للسلطة العسكرية إلا حق مراقبة المناطق الجنوبية، وللوالي العام إلا السلطة الصورية، ومكّن ذلك الإدماج المستوطنون من إخضاع الجزائر لأحكام القوانين الفرنسية فيما يتعلق بالتنظيم الإداري والسياسي والشؤون القضائية، واستثناء الأهالي من كل الامتيازات الممنوحة للمستوطنين، وحرّموا من «حق المواطنة» إلا إذا تخلّوا عن أحوالهم الشخصية.

وتبدأ منذ 1900، ما أطلق عليه تاريخيا وتنظيميا اسم «فترة الاستقلال المالي»¹ باستصدار قانون 19 ديسمبر 1900 الذي اسند للجزائر «الذاتية المالية»، و«الشخصية المدنية» التي تمكنها من التصرف في ميزانية خاصة². أمّا على مستوى كل «عمالة» فقد كان يوجد بها «مجلس العمالة»³ «conseil de préfecture»، ومجلس منتخب يطلق عليه اسم «المجلس العام»⁴ «conseil général». وعلى المستوى المحلي قامت إدارة الاحتلال بإنشاء «لجان بلدية» «commissions municipales» لإدارة مدينة الجزائر، والمدن الكبرى. أمّا فيما يخص البلديات، فقد جاء نابليون منذ 1866 بتنظيم جديد، يقوم بمقتضاه «الإمبراطور» بتعيين رئيس البلدية، وباقي الأعضاء يعينهم عامل العمالة لمدة خمس سنوات، ثمّ أنشئت منذ 1868 «بلديات مختلطة» (commune mixtes) يسيّرهما «متصرف إداري»

(1) - حيث أنشئت المندوبيات المالية، وهي عبارة عن مجالس يقتصر دورها على مناقشة الميزانية والمصادقة عليها بالتصويت، تتكون من هيئة من الدرجة الأولى، تضم 48 فرنسيا، وهيئة من الدرجة الثانية تضم 25 مسلما، ويتوزع المندوبون المسلمون على النحو التالي: 8 مندوبين من القبائل، و 17 مندوبا من العرب، ثمّ حلّ محل المجلس العام والمجلس البلدي، والمندوبيات المالية ما يعرف بالمجلس الجزائري المتكون من فريقين، فرنسي وعربي، متساوين في العدد مجموعها 120 عضوا، وقد بقي دور هذا المجلس مقتصرًا على مناقشة ميزانية الجزائر والمصادقة عليها بالتصويت. ينظر حول ذلك، بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص، ص، 354، 355.

(2) - علي تابليت، المرجع السابق، ص، ص، 13، 14.

(3) - يتكون من رئيس العمالة وثلاثة أعضاء يشاركونه في مهامه في المجالين الاقتصادي والعمراني، ينظر حول ذلك، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 134.

(4) بمثابة سلطة تشريعية (برلمان) على مستوى العمالة، وهو خاص بالمعمرين، ويدرس جميع القضايا التي تخص المالية والقوانين، وأملاك الدولة في العمالة، كان عدد أعضائه 18 عضوا سنة 1858 بمقاطعة الجزائر، و 16 عضوا بالنسبة لمقاطعة قسنطينة، ونفسه بمقاطعة وهران، ثم ارتفع هذا العدد سنة 1860 إلى 25 عضوا بالنسبة لمقاطعة الجزائر، و 23 عضوا في مجلس قسنطينة، ونفس العدد في مقاطعة وهران، ويعين الإمبراطور اثنين من المسلمين ويهودي لمدة ثلاث سنوات، ويتم تغيير ثلث الأعضاء في كل سنة، وكانت الملكية للأرض هي المقياس الأساسي للتعين في هذا المجلس، ينظر المرجع نفسه، ص، ص، 133، 134.

(administrateur) يساعده موظفون جزائريون، و«لجنة بلدية» تتكون من أعضاء من المعمرين منتخبون، وأعضاء من الجزائريين معينون، ثم أصبحوا ينتخبون منذ 1919¹، وإلى جانب هذا النوع من البلديات توجد «بلديات كاملة الصلاحيات» (communes de plein exercices)، يسكنها الأوروبيون، ويديرها مجلس ورئيس منتخبين، وتتمتع بكل الحقوق في الممارسة، وتشمل التل الشمالي وأغلبها يحمل أسماء فرنسية². أمّا أقاليم الجنوب فقد بقيت خاضعة للإدارة العسكرية بالكامل.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر قسم الاحتلال منطقة جيغل الساحلية (المنتمية ثوريا للشمال القسنطيني) الممتدة من وادي المرسى (أوقاس) إلى القل، إلى أربع بلديات تامة الصلاحيات³، وخمس مختلطة⁴، كانت العنصرية في تسييرها الميزة البارزة في تلك الفترة، من حيث الحقوق والواجبات، والخدمات...⁵، ويمكن تعميم هذه التجربة على باقي بلديات المناطق المنتمية للقطاع القسنطيني خاصة مثل منطقة قسنطينة، عنابة، القالة، قالمة⁶.

ومما يلاحظ في هذه الفترة الاستعمارية أنّ البلدية لم تعرف استقرارا واضحا، حيث خضعت لنظام قانوني استثنائي بالنسبة للقانون الذي كان مطبقا في فرنسا، وذلك راجع إلى جعل البلدية كوسيلة لفرض الهيمنة الاستعمارية، وجعلها مكتبا استخباراتي أكثر منه مكتبا لتسيير الشؤون المحلية.

وقد تمكّن الاحتلال الفرنسي، إلى حدّ بعيد، بفعل سياسته المذكورة آنفا أن يقيم منظومة إدارية وسياسية وعسكرية، حتى وإن كانت غير متكاملة في بعض مراحلها وفي بعض جوانبها، من ربط الجزائر بجهاز إداري وسياسي وعسكري استعماري قوي، عنصري وظالم⁷، ومن إحداث «احتلال» في المجتمع الجزائري

(1) - مرسوم فيفري 1919، المتضمن التنظيم المحلي، ينظر، بلعباس بلعباس، المرجع السابق، ص7.

(2) - يسري عليها قانون البلدية الفرنسي الصادر بتاريخ، 5 أفريل 1884، ينظر المرجع نفسه، وكذلك، علي تابلت، المرجع السابق، ص15.

(3) - هي (جيغل، دوكان، سترازبور، الشقيقة).

(4) - هي (وادي المرسى «أوقاس»، وتابابورت، والطاهير، والميلية، وأولاد عطية).

(5) - علي خنوف، تاريخ منطقة جيغل قديما وحديثا، ط1، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011، ص، ص170، 171.

(6) - ينظر حول ذلك، وناسة سياري طنقور، المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962، ترجمة، أسماء هند طنقور، مجلة إنسانيات للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد36، 37، 2007، وأيضا، صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص..ص 293...304.

(7) - بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص354.

و«ارتباك» في منظومته الثقافية، فتدهورت من جرّاء ذلك أوضاع الأهالي وتآزمت وأضحى الوضع قابلا للانفجار في أي وقت، وهو ما حدث في أول نوفمبر 1954.

وكباقي المناطق الأخرى من الوطن شرعت قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني، معتمدة في ذلك على المناضلين من بقايا المنظّمة الخاصة، وعلى مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، المؤيدين للإسراع بالدخول في مرحلة الكفاح المسلح¹، انطلاقا من مبدأ «اللامركزية» الذي أقرته جبهة التحرير الوطني²، وقد تطلبت عملية تنظيم الثورة في المنطقة الثانية أكثر من ستّة أشهر³ ما يعني أنّ مسألة الهيكلة وتنصيب الخلايا قد واجهتها صعوبات⁴، بسبب اتّساع المجال الجغرافي لمنطقة الشمال القسنطيني⁵ وقلة الإمكانيات المادية والبشرية⁶، غير أنّ التجربة النضالية لقادتها⁷، وأنّ أغلبهم ينحدرون من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، حيث كانت لهم معرفة جيّدة بالمناضلين

(1) -خريس لعبيدي، صالح بوبنيدر (1929-2005)، ونضاله العسكري والسياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2010-2011، ص91.

(2) -نظرا لاتساع التراب الوطني كان من المستحيل على أية هيئة مركزية القيام بقيادة الكفاح، لهذا تقرر ترك الحرية الكاملة لكل ولاية، ينظر حول ذلك، محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم وعناية السيد عيسى بوضياف، ط2، 2011، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، صص، 67، 68.

(3) -آمال شكلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد لحضر عبيدي، باتنة 2005-2006، ص374، وينظر كذلك، Salah Boubnider, nous avons donné la révolution au peuple, El Watan, numéro spécial, jeudi 2 juin 2005.

(4) -علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضيل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، ط2، منقحة ومزودة، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2011، ص87.

(5) - حول حدود الولاية الثانية، ينظر، محمد بوضياف، المصدر السابق، ص69. وأيضا، أزغيد محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص263. ويذكر أنّ المنطقة تمتد على 11% من المساحة الاجمالية للشمال الجزائري، ويقطن بها حوالي 18% من السكان، ويستقر بها حوالي 15,84% من المجاهدين، وأغلب القادة العسكريين الميدانيين هم من منطقة الشمال القسنطيني، بنظر حول ذلك، توفيق برنو، 20 أوت 1955، الثورة الثانية، الملتقى الدولي حول أحداث 20 أوت 1955، الدلالات، الأبعاد، التداعيات، جامعة سكيكدة 25 و26 أكتوبر 2011، ص42.

(6) - لم يتعدّ عدد المجاهدين الذين شاركوا في الانطلاقة الأولى مائة مجاهد، حسب ما كتب في إحدى المحاضر، وبمبلغ مالي لم يتجاوز 177000 فرنك فرنسي، وبعض الأسلحة البسيطة، عبارة عن بنادق صيد وبنادق حربية قديمة، ينظر حول ذلك، بولطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص23.

(7) - إنّ المسؤولين الذين اختيروا لقيادة المنطقة الثانية، كانوا ذو شأن نضالي واجتماعي، وكانوا من إطارات حزب الشعب الجزائري، ومن المنظمة الخاصة (ماعد علي كافي الذي لم ينخرط في المنظمة الخاصة)، وكان ثلاثة من ضمن خمسة قادة من مجموعة الإثنيتين والعشرين (ديدوش، زيعود، بن طوبال) أي ما نسبته 60%، يضاف إلى ذلك ما كان يتمتع به هؤلاء القادة من سمات وطنية ومن تربية سياسية

وحربية، ينظر حول ذلك، Ibrahim Chiboute, la zone du nord constantinois avant le congres de la soumam, مجلة أول نوفمبر، نوفمبر 2009، العدد173، ص15.

وبالجماهير، منهم زيغود يوسف (من السمندو)، لخضر بن طوبال (من ميله)، علي كافي (من الحروش)، صالح بوبنيدر (من وادي الزناتي)، ماعدا ديدوش مراد (الذي ينحدر من العاصمة)¹، مكنتهم من تجاوز تلك الصعوبات والاستمرار في إرساء قواعد "الفعل الثوري" تدريجيا بتشكيل مجموعات من المجاهدين من عشرة عناصر كوّنت وحدات خفيفة ستطبق حرب العصابات في جملة من الأمور، السرية، المبادرة، اختيار الأماكن، الوسائل والوقت المناسب في كل عملية يتم القيام² بها عبر إقليم المنطقة الثانية³.

لقد حظيت مسألة "التنظيم" في المنطقة الثانية بأهمية كبيرة، إذ كان للزخم الثوري، واتّساع النواة الأولى للثورة، وتزايد الرغبة في التطوّع، الدافع القوي للبحث عن الحلول المناسبة لفسح المجال وإعطاء الفرص⁴، فعن البدايات الأولى "للتنظيم" في المنطقة الثانية، يوضّح المجاهد "علي كافي" الكيفية التي تمّت بها العملية قائلا: ((... كان الجندي من جيش التحرير الوطني، يجتمع مع أفراد الدشرة، ويسمع منهم أكثر، وقد يدوم ذلك يومين أو ثلاثة، وعندما تتضح له الرؤية يتم اختياره من بين الذين هم أكثر استعدادا، ومنهم يشكّل "الخلية" التي تبقى فيما بعد مسؤولة عن جميع النواحي التنظيمية والتنفيذية المنوطة بالدشرة على الطريقة التي كانت عليها الوضعية أيام حزب الشعب الجزائري، ومن الأهداف الأساسية التي كانت تسعى إليها قيادة المنطقة هو وضع الأسس القوية لنظام هيكلي يصمد مستقبلا أمام جميع العواصف والهزّات والمناورات، من العدو كانت أو من داخل الثورة نفسها...))⁵، ولتذليل الصعاب انتهجت قيادة المنطقة الثانية أسلوب التدرّج (التصاعدي) في تنظيم الجهات التي تدخل في حوزتها، فعملت على تنظيم "الريف" أولا الذي يمثل قاعدة ومهد الثورة، ثم "القرى"، وأخيرا "المدن"، وذلك لضمان التمويل، وإيجاد "الدليل"

(1) - يذكّر أن ديدوش مراد هو من أراد إعفاؤه من قيادة المنطقة الرابعة، وذلك لثقل المهمة بها، ينظر حول ذلك، Jacques Duchemin, ibid, p41. في حين يرى آخر بأن جماعة قسنطينة هي من رفضت تعيين بيطاط كقائد على المنطقة الثانية، ينظر حول ذلك، عمار محمد عامر، أول نوفمبر وليد المنظمة الخاصة والحركة الوطنية، جريدة الخبر، العدد 7642.

(2) - Ibrahim Chiboute, op.cit, P15.

(3) - قسّم ديدوش مراد المنطقة الثانية إلى أربع نواح، على النحو التالي: الناحية الأولى (الناحية الغربية)، ناحية ميله، بقيادة بن طوبال ويساعده العربي برجم، وأهم مدنها جزء من سطيف (شرقها)، خراطة، شلغوم العيد، ميله، القرام، تاكسنة، فج مزالة، جيجل، الشقفة، الميلية، والناحية الثانية (الناحية الوسطى)، ناحية السمندو، بقيادة زيغود يوسف بمساعدة محمد الصالح بن ميهوب، وأهم مدنها، سكيكدة، القل، الحروش، عزابة، السمندو، قسنطينة، وادي الزناتي، والناحية الثالثة، ناحية عنابة وضواحيها، قادها عمار بن عودة، بمساعدة محمد الهادي عرعار، وأهم مدنها، القالة، عنابة، الطارف، الحجار، قالمه، لفجوج، وادي العنب، برحال، شطايبي، والناحية الرابعة، هي ناحية سوق أهراس، بقيادة باجي مختار بمساعدة جبار عمر، وأهم مدنها، بوحجار، تاروة، بوشقوف، سوق أهراس، خميسة، سدرانة، مداوروش، المشروحة، ينظر حول ذلك، أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص76.

(4) - علي كافي، المرجع السابق، ص92.

(5) - المرجع نفسه، ص97.

الذي يوجه الجندي، ويحميه، حيث أجريت عملية مسح واسعة لكل الأرياف والقرى والمداشر، وأقيمت اتصالات مع الأفراد، تمت إثرها عملية فرز للتعرف على المؤيدين والمتحمسين والمترددين والعملاء¹. وفي خضم كل ذلك لا يمكن أن نغفل عن تبيان ردود فعل الاحتلال القوية، وتلك السياسة القمعية تجاه الثورة التحريرية، فقد جند آله الإعلامية في الإنقاص من صدى الثورة، والتشكيك في مصدرها، وعزز آله العسكرية برفع عدد جيوشه، وضرب حصار على منطقة الأوراس، وقبيلتها (عملية فيرونيك)، وأطلق العنان لمنظومته السياسية والإدارية باستصدار بعض الإصلاحات القديمة - الجديدة (إحياء قانون 1947 الإصلاحية)، وفرض حالة الطوارئ في الجزائر مع مطلع سنة 1955²، ففي شهر جوان من السنة نفسها توافق حكومة «إدغار فور» على المقترحات التي تقدم بها «سوستيل» الحاكم العام للجزائر، منها إعادة الثقة للأهالي، وذلك بتوسيع الجهاز العسكري، وجعله أكثر تحرّكا وتنقلا، وإنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج، وهما ولايتا عنابة وتيزي وزو، ثم إصلاح البلديات المختلطة، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية³، إذ لم تسلم المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) من تلك السياسة، إذ كان من بين نتائجها استشهاد القائد «ديدوش مراد»، فكان له الأثر البالغ على «زيغود»⁴ الذي كان دليله، وهو العارف بالمنطقة، وأن الفترة التي تلت ذلك كانت صعبة وحرّجة، حيث كانت التعليمات والمناشير توضع باسم «القيادة العليا»، حتّى يعرف المجاهدون أنّ هناك تنسيقا مع الجهات الأخرى، أو على الأقل مع الجهة الأكثر مسؤولية، لكن في الواقع كانت هناك عزلة شديدة، وصعوبات متعددة، ولهذا فقد مرّت المنطقة بمرحلة هدوء وتنظيم سرّي كما سبق الإشارة إلى ذلك⁵.

وفي ظلّ هذه الظروف الحرجة اتخذ قرارا حاسما لإثبات شعبية واستمرار الثورة وتنظيمها، حيث تقرر القيام بهجمات عسكرية في الشمال القسنطيني، أكّد أغلب المسؤولين الذين عاشوا أحداث تلك الفترة من عمر الثورة على أنّ القائد زيغود يوسف هو صاحب الفكرة، إذ كان يردّد منذ بداية 1955 عبارة: «...من كسب الشعب فقد كسب الثورة...»⁶. وجاء ردّ فعل الاستعمار، بعد انتهاء الهجمات، عنيفا، حيث رمت سلطات الاحتلال بثقلها، وشنت عمليات قمع رهيبة دون تمييز.

(1) - نفسه، ص 93، 94.

(2) - محمد العربي الزيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 97-113.

(3) - بوالطمين جودي الأخضر، المرجع السابق، ص 38.

(4) - حول هذه الشخصية، ينظر محمد عباس، ثوار... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 195، 196، وأيضا، عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة عالم مختار، دار القصب للنشر، الجزائر 2007، ص 184، 185.

(5) - آمال شلي، المرجع السابق، ص 376.

(6) - الزير بوشلاغم، أضواء على عمليات 20 أوت التاريخية، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، سنة 1986، ص 15، 16.

ومهما يكن من أمر، ورغم الفرق الكبير في الخسائر بين الطرفين، فإنّ الهجوم لم يكن هدفها عسكريا بالدرجة الأولى، بقدر ما كان سياسيا، لأنّ الرّد كان متوقعا، وكانت لها آثار نفسية رائعة¹، فبعد أن تعزز جيش التحرير بفضل عمليات 20 أوت 1955، انكبت قيادة المنطقة الثانية على توسيع "نظام الجبهة"، لإحكام تأطير الجماهير الشعبية، حيث عقد زيغود اجتماعا تقييما لحصيلة العملية ووجّه تعليمات للمسؤولين في المنطقة الثانية بأن يرافقوا الجماهير من خلال القيام بحملات شرح وتوعية وتوضيح للشعب الذي لازال تحت الصدمة جرّاء تأثيره بردود فعل الاستعمار الوحشية، وقام بدراسة جديدة لتنظيم الجهازين العسكري والمدني، واتخذ إجراءات جديدة تتناسب مع الوضع الجديد² الذي نتج عن ذلك الأسبوع وتزايد عدد الملتحقين بجيش التحرير الوطني³ وهكذا ظهرت لأول مرّة "المجالس الشعبية"⁴، وكانت مبادرة ذاتية من قيادة المنطقة الثانية قبل مؤتمر الصومام⁵، حيث يذكر "بن طوبال" في هذا الصدد: ((...وفعلا في ذلك الوقت أكملنا المجالس الشعبية، فالجندي هو ذلك الشعبي الذي يقابل الموت، ويقوم بالحراسة، والدفاع عن الثورة...))⁶، وبعدها استوحى مؤتمر الصومام نظامه الوطني من الهيكل التنظيمي للمنطقة الثانية وعمّمه على باقي المناطق⁷.

كانت الخطوة الأولى بإصدار قرار من طرف زيغود إلى جميع أعضاء المجالس البلدية من الجزائريين بأن يختاروا ما بين الاستقالة من المجالس البلدية الفرنسية أو الإعدام، فكانت الاستجابة مزروجة بين الرغبة والخوف، وكانت الغاية من وراء ذلك القرار هو تعطيل عمل المجالس البلدية الفرنسية وإبطالها، بخلق مجالس شعبية (ثورية) يتوجه نحوها الجزائريون لقضاء أمورهم اليومية الخاصة، ولكي تحلّ الجماهير الشعبية مشاكلها بنفسها دون تدخل مباشر من قيادة الجيش، ويتكون لها ذلك الإحساس الفريد من نوعه بأنّها فعلا في خضم الثورة، كما جاءت "المجالس الشعبية" كنموذج وطريقة لإقرار مبدأ "اللامركزية" التي تعدّ الوسيلة

(1) - جوان جليسي، الجزائر الثائرة، ترجمة فيري حمّاد، ط1، دار الطليعة، بيروت 1961، ص174.

(2) - لقد أشادت بعض التقارير الفرنسية بالنتائج الإيجابية للهجمات على نفسية الشعب الجزائري رغم ما لحقه من قمع وحشي، ينظر حول ذلك، ليلي تيته، دراسة تحليلية لبعض الوثائق الفرنسية بخصوص أحداث 20 أوت 1955، أحداث 20 أوت 1955، الدلالات والأبعاد، المرجع السابق، ص79. ويذكر بن طوبال أنّ عماره رشيد تأثر كثيرا بالتنظيم الذي أوجدته قيادة المنطقة الثانية وأراد البقاء فيها، ينظر حول

ذلك، Gilbert Meynier, histoire intérieure DU FLN, op cit, P173.

(3) - بوالطمين، مخات، ط2، المرجع السابق، ص41.

(4) - محمد عبّاس، ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص326.

(5) - علي كافي، المرجع السابق، ص94.

(6) - المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، سنة 1981، ص41.

(7) - علي كافي، المرجع السابق، ص94.

المفضلة في ممارسة الديمقراطية¹ وتكريسا للسيادة وركيزة هامة في إرساء أسس الدولة المستقبلية، إلا أنّ العملية سوف لن تتم بالسهولة التي قد يظنّها البعض، لأن ذلك يتطلب تحضيراً واستعداداً بسلوكي، اجتماعي وتاريخي في نفسية وعادات وتقاليد الريفيين، بحكم "الطابع العروشي" السائد في أغلب الأرياف الجزائرية، حيث سيكون "الدّوّار" النواة الأولى في وضع أسس المجالس الشعبية².

كان انتخاب "المجالس الشعبية" يتم بأن يجمع "المفوض السياسي" جميع الناحيين للمشتى أو القرية بعد أن توضع قائمتهم (وهم جميع الرجال من سنّ الثامنة عشرة فصاعداً)، ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الذين وقع اختيارهم بمزيد من العناية من بين من هم راضون عن القضية من السكان، أمناء، أذكفاء، محبوبين لدى الجميع قادرين على تحمل المسؤوليات المترتبة عن نيابتهم، ويكون انتخابهم بالهتاف الجماعي، فإن ظهرت معارضة ما يجب إجراء التصويت السري³.

ولم تذكر المصادر، إن قد عرفت إجراءات انتخاب أعضاء "المجالس الشعبية" صعوبات كبيرة، خصوصاً في المناطق التي يوجد بها مناضلين من حزب الشعب الجزائري⁴، حيث يتم اختيارهم لتلك المهمة، انطلاقاً من عامل الخبرة والتجربة والاستعداد، أمّا في المناطق التي ينعدم بها مناضلين فإنّ السكان يلجؤون إلى اختيار من يلتزمون فيهم الثقة والقدرة على ذلك، إذ بمجرد وصول المجاهدين إلى المشتة أو الدشرة فإنهم يجمعون الناس ويطلب منهم اختيار خمسة أفراد، (أربعة أعضاء ورئيس). وفق ما جاء في قرار تأسيس المجالس الشعبية الصادر في شهر جوان 1956 من طرف زيغود يوسف على هامش لقاء "بوالزعرور" في نواحي القل إثر التحاق مجموعة من الطلبة بالثورة في الشمال القسنطيني، منهم عبد العالي (علاوة) بن بعطوش⁵، وإبراهيم شيبوط، لمين خان، الطيب فرحات، الطاهر بن مهدي، الذين كلفهم زيغود بتنظيم ما يعرف "بالقاعدة الشعبية" وبدراسة الناحية المالية للمنطقة⁶. وبالتالي فإنّ تاريخ ظهور النواة الأولى للمجالس الشعبية في الشمال القسنطيني، على وجه الخصوص، وفي مسيرة الثورة التحريرية بصفة عامة، كان في الفترة الممتدة ما بين هجومات 20 أوت 1955 1956، و انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت

(1) - رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم التاريخ والآثار، 2005-2006، ص122.

(2) - علي كافي، المرجع السابق، ص196.

(3) - آثار الدكتور يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص25.

(4) - كان هذا النظام مطبق في حزب الشعب الجزائري. ينظر حول ذلك، بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939، دار شطابي للنشر والتوزيع، الجزائر 2003، وأيضاً، علي كافي، المرجع السابق، ص123.

(5) - حول هذه الشخصية، ينظر، صالح سعودي، أبطال الأوراس، جريدة النصر، 9 أفريل 2013، وكذلك، علي كافي المرجع السابق،

ص275

(6) - المرجع نفسه، ص202.

1956، ويبدو أن تنظيمها كان بسيطاً في البداية فرضته الظروف الثورية ونتائج الهجمات، ثم ما لبثت أن "تنظمت" أكثر عندما التحق بعض الطلبة بالثورة على مستوى الشمال القسنطيني، حيث أوكل لهم زيغود مهمة تطوير وتنظيم المجالس الشعبية، حتى تكون في مستوى التطلعات، وفي يوم المؤتمر سيقدم زيغود يوسف الوثيقة الخاصة بالمجالس الشعبية، وقد صودق عليها حرقياً، وطبقت على مستوى الولايات التاريخية الست، لكن في تواريخ مختلفة، ففي الولاية السادسة (الجنوب) مثلاً، طبقت منذ شهر أبريل 1958¹. ما لبث مسؤولو الشمال القسنطيني يرسون قواعد المجالس الشعبية عبر إقليم المنطقة الثانية حتى انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي أعطى للثورة شكلاً تنظيمياً، وأعطاه قيادة، ووحد القوانين والأسس التي تسير عليها الثورة في كامل التراب الوطني²، وأصبحت المنطقة الثانية تسمى "الولاية الثانية" وشرعت القيادة في إعادة التقسيم الجغرافي والهيكلية للولاية، التي أصبحت تضم أربع (4) مناطق³، والمنطقة قسّمت إلى نواح، والناحية إلى أقسام (أو قسمات)، والقسم (أو القسمة)⁴، أصبح يضم عدداً من الدواوير والمشاتي⁵.

وتمشيا مع الهيكلة التنظيمية الجديدة، صار للقسمة السلطة على المجالس الشعبية التي تتكلف بأحوال الناس المدنية والشؤون الشرعية الإسلامية والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة¹.

(1) - ربما يعود السبب في ذلك إلى حادثة نشأة هذه الولاية، التي تمّ استحداثها إثر مؤتمر الصومام 1956، وبالتالي فإن عملية تنظيمها تتطلب وقتاً طويلاً، ولأنّ مسيرة ظروف الثورة تختلف من ولاية لأخرى، ينظر حول ذلك، سليمان قاسم، المجالس الشعبية في الولاية السادسة التاريخية، ودورها في تكوين المجتمع عسكرياً وفق المبادئ الإسلامية، 2012/8/8www.djelfa.info

(2) - لقد أدخل مؤتمر الصومام بعض التحوير الخفيف على التنظيم السابق، حيث أصبحت "المنطقة" تسمى "الولاية"، واحتفظ بالترقيم السابق، على أن تكون الأوراس نقطة الانطلاقة، والولاية بدورها تتكون من عدّة مناطق، وترك تحديد قادة الولايات، نظراً لظروف ميدانية مختلفة تتحكم فيها التضاريس، والكثافة السكانية، والموارد المعيشية، وغيرها، كما أنّ المنطقة تجزّأ إلى عدّة من النواحي، ثمّ إلى أقسام، كما حددت رتب القيادات من الولاية إلى القسم، وكانت الرتب ستّ في سلك الضباط، وثلاث في سلك ضباط الصف، وكان المبدأ العام في القيادة هي القيادة الجماعية، وكان مبدأ رئيس وثلاث نواب يشمل كل التشكيلات من أصغر تشكيل إلى أكبر تشكيل في جيش التحرير، وحتى في وحدات القتال، ينظر حول ذلك، مصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، العدد 164، سنة 2000، ص 24.

³ قسّمت الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) في بادئ الأمر إلى أربع (4) مناطق، ثمّ أضيفت المنطقة الخامسة (قسنطينة - المدينة) منذ 1959، ينظر حول ذلك، علي كافي، المرجع السابق، ص 170، وحسب شهادة للمجاهد، محمد الصغير حمروشي، في لقاء في إطار اتفاقية بين مديرية المجاهدين لولاية قسنطينة وجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الإثنين 31 ماي 2010.

⁴ - عبارة عن مجموعة من الدواوير، ويتولى تسيير شؤون هذه الوحدة النواتية خمسة مناضلين، يمارس كلّ واحد منهم مسؤولية محددة على أن تتسع صلاحياتها ذات الطابع المزدوج لتخدم من جهة قضايا المواطنين الاجتماعية والثقافية، ففوضى بذلك على كلّ أسباب الاتصال بالمصالح الإدارية الاستعمارية، وتعمل من جهة أخرى على توفير كل الشروط الضرورية لكتائب التحرير من حيث الاحتكاك الطبيعي بالقاعدة التي خرجت منها، والتزود بكل عوامل ضمان النجاح لها، واللجنة الخماسية هذه لا تقل مهامها أهمية عن مهام حامل السلاح، وتلقى القسمة الأوامر والتعليمات من الجهة الأعلى منها مرتبة وهي الناحية، التي تشرف عليها. ينظر مجلة أول نوفمبر، عدد أوت 1975، ص 8.

(5) - علي كافي، المرجع السابق، ص 139.

ويتكامل دور "القسم" و "الناحية" في السهر على عمل المجالس الشعبية، مع دور "المسؤول السياسي"² في حدود دائرته، هذا الأخير الذي يحرص على الاتصال الدائم والحوار المستمر مع مختلف شرائح المجتمع، ويوضح لهم الأهداف الحقيقية للثورة، كما أنّ له دورا دعائيا، ويجتمع بالمجالس الشعبية للدواوير ويبلغها التعليمات، كما يراقب أنشطتها، ويقدم تقريرا لأعضاء "اللجنة المحلية" على مستوى القسم حول الحالة المعنوية للشعب يشتمل على الجانب المادي والإداري³، حيث تعقد الاجتماعات كل شهر على جميع المستويات كلّها كلّما كانت الظروف الحربية سائجة⁴. وللمفوض السياسي نفس رتبة الضابط في المرافق التي ينتمي إليها، ويتقاضى منحة مابين 3500 و 4000 فرنك شهريا.

2-هيكلية المجالس الشعبية كنواة لاسترجاع كيان الدولة الجزائرية المغيبة منذ 1830:

تشكلت المجالس الشعبية من خمسة أعضاء، اقتداء بالعدد المعتمد في هرم المسؤوليات على مستوى المنطقة الثانية، رتبهم من صنف الجندي الأول للرئيس، والجندي لباقي الأعضاء، ويتقاضون على التوالي 1200 و 1000 فرنك شهريا⁵، ويرتبط بهم مسؤول الدشرة ويساعدهم في حدود مهامه، ولم يستحل اختلافا كبيرا في التركيبة الهيكلية للمجالس الشعبية قبل وبعد مؤتمر الصومام 1956، على الأقل على مستوى الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، صاحبة الفكرة والمبادرة، حيث نجدها تتألف من :

أولا: رئيس (مسؤول) المجلس: ينظم ويترأس الجلسات في الاجتماعات مع أعضائه، ويلاحظ (يراقب) على كلّ عضو، ويربط وينسق أعمال أعضائه ونشاطه، وله الحق في مراقبتهم، وهو الممثل الخاص للدوّار لدى الهيئات الأعلى منه، ويتولى تقديم كلّ ما يخص الشعب بدوّاره، ومطلوب بالمحافظة على جميع الأمور، ويقوم بدراستها مع أعضائه، كما أنه مطلوب بالتسجيل المدني وهو الضابط له، إذ عليه أن يهتم بتسجيل الأسماء لجميع سكان الدوّار وتاريخ ازديادهم في كراس خاص، ويقوم أيضا بتسجيل الولادات، ويكون في كراس خاص يسمى "كراس لتسجيل الولادات"، ويقوم بتسجيل الوفيات، ويكون في كراس يسمى "كراس الوفيات"، ويقوم بتسجيل الزواج، ويكون في كراس خاص يسمى "كراس الزواج"، وعليه إذا طلب

(1) - بوالطمين جودي الأخضر، لمحات، المرجع السابق، ص 54.

(2) - يتولى المفوض السياسي الإشراف على اللجنة الثلاثية في كلّ قرية أو مشق، وإرشادها، ويجمعون أتباع الخلايا العاملين حينما يمرون بالقرية، ويلقون عليهم أحاديث، وخطب تهذيبية في شتى المواضيع، ويحرص المفوض السياسي على أن لا يقع تصادم بين اللجنة الثلاثية (هي منظمة تابعة لج. ت. و)، واللجنة المنتخبة، مجلس الشعب في النفوذ، ويعمل كلّ لصالح الجميع، دون أن يتعدى حدود أخيه في الجهاد، ينظر حول ذلك، آثار الدكتور يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 21.

(3) - علي كافي، المرجع السابق، ص، ص 141، 142.

(4) - بوالطمين جودي الأخضر، ص 61.

(5) - آثار الدكتور يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، ص 18، 19.

منه أحد ورقة (شهادة) الازدياد أو الوفاة، أو الزواج أن يمده بذلك، إلا أنّ التعليمات فيما يخص هذه النقطة الأخيرة لم تشر إلى ذلك بوضوح.

وتلقى مسؤولية المحافظة على الكراسات (الدفاتر) الخاصة بالولادات و الوفيات والزواج، على عاتقه، وهو مسؤول أيضا على تصحيح وتدقيق ما يعطيه من الأوراق التي تطلب منه في الشؤون المتقدمة، ويعاقب على كلّ خطأ يصدر منه بقصد¹، وله الحق في مراقبة نشاط رجال الشرطة التي تقع تحت مسؤوليتها². وهو فوق كلّ ذلك عضو وجوبا في اللجنة الثلاثية المكلفة بتنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني في كلّ قرية أو مشقّ، ويشرف عليها المفوض السياسي³.

ثانيا: مسؤول المال: وهو تابع لمسؤول المالية في القسم، مهمته القيام بجمع الاشتراكات والهدايا والتبرعات من مسؤولي المشاتي(المداشر)، والقرى والمدن، ويقدم تقارير شهرية بذلك⁴، وهو مطالب بتسجيل أسماء المشتركين في قائمة خاصة تشتمل على: (اسم المشترك، لقبه، مهنته، عدد ما يملكه من الأرض، والقطعة من الأرض التي يقوم بخدمتها دائما، وعدد الحيوانات، وهل له تجارة مع الغير أم لا، ووضع السكن)، ويعتقد في أنّ الغاية من وراء ذلك هي لتحديد القيمة التي يساهم بها كلّ مشترك حسب ثروته ومداخيله المادية.

ويعدّ مسؤولا عن دفع مال الاشتراكات، ومال الهدايا، ويحافظ على تسيير المال⁵، من خلال تسديد نفقات الهياكل النظامية، وصرف منح أسر الشهداء وعائلات المجاهدين المتضررين، وبعض الفقراء، ويساعده في ذلك مسؤولي المشاتي⁶.

ثالثا: مسؤول الدعاية والأخبار والتعليم⁷: تابع لمسؤول الدعاية والأخبار في القسم، وهو المسؤول عن تربية فكر الشعب والمحافظة عليه، وذلك بنشر عمليات الجيش وانتصاراته، وبرنامج جبهة التحرير الوطني وهدفها⁸، وجمع المعلومات وتبليغها للقيادة، وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل الدوار والقرى والمدن⁹، مما

(1) - علي بوداري، المرجع السابق، ص 96.

(2) - علي كافي، المرجع السابق، ص، ص 121، 375.

(3) - آثار الدكتور يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 21.

(4) - علي كافي، المرجع السابق، ص 122.

(5) - علي بوداري، المرجع السابق، ص، ص 96، 97.

(6) - علي كافي، المرجع السابق، ص 122.

(7) - يعتقد أنّ هذه المهمة أضيفت إثر تعليمة صادرة يوم 1956/12/15، من قيادة الولاية الثانية، ينظر علي بوداري، المرجع السابق، ص 96.

(8) - علي كافي المرجع السابق، ص 97.

(9) - المرجع نفسه، ص 122.

يلزمه البحث والتفتيش عن الخونة والمشكوك في أمرهم، ويقوم بإعلام مسؤوله إذا اطلع بالسالف ذكره¹، وعليه مراقبة تحركات العدو وعدده، وعدته، وإحصاء الشهداء والمساجين، وجرد أعمال القمع التي يقوم بها الاحتلال، وإحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف أصنافهم²، ويقوم بتنظيم البريد وتسييره، وهو المسؤول عن التعليم الابتدائي للأطفال، ويقوم ببذل ما في وسعه يجعل في كل مشى معلّم³.

رابعاً: مسؤول التموين: تابع لمسؤول التموين في القسم، وهو المسؤول الوحيد عن جمع المؤونة وتخزينها، وتسييرها، والمحافظة على مراكز المؤونة، وينظم "سلاسل" (بشرية) للتموين ليتمكن له من تموين الشعب بالدوار، ويقوم بالتشجيع على الفلاحة والقيام بجرد شامل لأموال الثورة من حبوب ومواد غذائية وحيوانات والعناية بها، ويطلب منه أن يعمل قائمة بأسماء الناس المحتاجين، وإعانتهم⁴.

خامساً: مسؤول الأمن والشرطة: تابع لمسؤول الأمن في القسم، وهو الذي يتلقى شكايات الشعب، ويحافظ على النظام المدني، وبإمكانه الاستنجاد بالشرطة عند الضرورة، ويلزمه بتحديد الأماكن الملائمة لمراكز جيش التحرير الوطني، وتنظيم العبور، ومراقبة رخصه بالنسبة للمواطنين، وتحديد الطرق والمسالك الخاصة بالأفراد وقوافل التموين، وتنظيم ومراقبة الحراسة الشعبية، ومساعدة مسؤولي المشاتي، ونوابهم، ومطالب باتخاذ وسائل الدفاع عن الشعب، ويقوم بإرسال ما تحصل عليه من تحركات العدو ونقاطه، كما يقوم بتحسين سير المشاكل بالدوار كتقسيم المياه للسقي بالعدل⁵.

ويعمل مسؤولو المجالس الشعبية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول الدشرة أو المشى، الذي أنيطت له مهمات على مستوى حدود دائرته، بجمع الاشتراكات والزكاة والتبرعات، وتنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب، حتى تكون المشاركة جماعية، ومنصفة، وتبلغ مختلف المعلومات والأخبار لأعضاء المجالس الشعبية، ومراقبة الخونة والمشبهين وتحركات العدو، واستقبال مجاهدي جيش التحرير الوطني، وتأمين المأوى والأكل ومدهم بالمعلومات، وتحضير قوافل التموين، والسهر على حفظ المؤن، وتخزينها وتوزيع المنح العائلية على أسر الشهداء والمجاهدين، وتسجيل الحالة المدنية، وتبليغها لمسؤول الدوار، والعمل على حل المشاكل التي تقع بين المواطنين عن طريق الصلح، والقضاء، وبالتالي فإن مسؤول الدشرة متعدد المهام على مستوى دشرته، فهو الذي يشرف على المهام المالية، ومهام الدعاية والأخبار، ومهمة الأمن، ومهمة التموين، ويكون ذلك بالتنسيق مع مسؤول المجلس الشعبي مباشرة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه⁶.

(1) - علي بوداري، المرجع السابق، ص 97.

(2) - علي كافي، المرجع السابق، ص 122.

(3) - علي بوداري، المرجع السابق، ص 97.

(4) - علي بوداري، المرجع السابق، ص 97، علي كافي، المرجع السابق، ص 122.

(5) - علي بوداري، المرجع السابق، ص 97، علي كافي، المرجع السابق، ص 122.

(6) - علي بوداري، المرجع السابق، ص 97، علي كافي، المرجع السابق، ص 122.

وفي إطار المسائل النظامية التي اشتملت عليها أوامر إدارة الولاية الثانية إلى إدارة المناطق في جلسة أول مؤرخة في 1958/11/1، فقد جاء فيها بأنّ، المجالس الشعبية تخضع لتفتيش عام في صفوفها، وللمناطق الحقّ في عزلهم وتبديلهم حسب ما تقتضيه مصلحة النظام، كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي لا تنزل أوراق الولاية الخاصة بالمناطق إلى الأقسام والمجالس الشعبية، ويمنع بأي حال من الأحوال تسليم المسؤولية مهما كان نوعها لمن ألقى الاستعمار عليه القبض ثمّ أطلق سراحه، ويسري ذلك حتّى على مسؤولي المجالس الشعبية، خوفا من أن يندسّ عملاء الاحتلال في الصفوف النظامية للولاية الثانية، كما تضمنت الأوامر منع المجالس الشعبية من استعمال العملات في مراكز خاصة بها، ولا يجوز لها تجنيد النساء بطرق غير نظامية وإرجاعهنّ إلى منازلهنّ، كما بإمكان المجالس الشعبية عقد الزواج بالنسبة للمجاهدين والمجاهدات مع أبناء النظام¹ وغيرهم، بشرط أن تبتّ "قيادة الولاية" في ذلك الأمر.

وقد تتعرض "الطبقات الشعبية" التي شاركت في الانتخابات مرغمة أو غير مرغمة إلى التفرغ والتوبيخ، بعدما يمثل أمام لجان العدل على مستوى القسم، وإذا ثبت على مسؤول "شعبي" باع أرزاق النظام أو أسرارها، فإنه يحكم عليه بالإعدام، الذي تصدره في حقّه المحاكم الثورية²، وبفضل تنظيم المجالس الشعبية، تسنى للثورة أن تنشئ مناطق على مستوى الدواوير والمشاتي، أطلق عليها بالمناطق المحررة أو الحرّة، وكان الاحتلال يطلق عليها بالمناطق المحرمة³.

لقد كان عناصر المجالس الشعبية أكثر استهدافا من طرف الاحتلال، حيث أصدرت سلطات العليا في سنة 1957، تعليماتها القاضية بإعدام كل من يلقي عليه القبض من "المنظمة السياسية والإدارية" (O.P.A)، التي تمارس نشاطها في الأرياف على الخصوص، وكان لرجال العاملين الدور الكبير في الكفاح التحرري⁴.

وزاد تشديد الخناق على المجالس الشعبية ونشاطها منذ مجيء "الجنرال شارل ديغول" على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة في أول جوان 1958، والذي كان يدرك أنّ الثورة قد حلّت مشاكلها عن طريق المجالس

(1) - كان لفظ النظام في مصطلحات المناضلين أثناء ثورة التحرير يدلّ على مفهوم كبير يحمل دلالات كثيرة يجسمها لفظ الثورة، فحين يقول مسؤول سياسي "النظام يرفض هذا" فيعني ذلك أنّ المسؤولين في ج.ت.و يرفضون ذلك الأمر بناء على مبادئ الثورة، وقد استعمل المناضلون من هذا اللفظ فعله فأصبحوا يقولون "ننظمه"، إذا كان شخص ما غير منظم، ينظر حول ذلك، عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية، 1954 - 1962، دار الكتاب العربي، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 169.

(2) - علي كافي، المرجع، السابق، ص... 384، 385، 386، 387، وينظر كذلك، القضاء إبان الثورة التحريرية، الملتقى الوطني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16، 17، مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

(3) - بوالطمين، لمحات، المرجع السابق، ص 73.

(4) - مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة، د. حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 378.

الشعبية، خاصة في الولاية الثانية، وبدت ملامح اندثار الحضور الإداري الفرنسي فيها يتضح للعيان¹، وغدت للثورة التحريرية شخصيتها الإدارية والسياسية، فكان ردّ الفعل عنيفا من خلال "مخطط شال"، الذي تضمّن عمليات تمشيط عسكرية قاسية، كانت الولاية الثانية مسرحا لها من خلال عملية "الأحجار الكريمة" بقيادة "الجنرال جانو" (القائد العام للشمال القسنطيني)، منذ نوفمبر 1959، إذ بدأت بترحيل الشعب من مساكنه في البوادي والمداشر، وحشده في محتشدات إجبارية، وعزله عن الاتصال بوحدة الجيش، وتسليط ضباط "المصالح الإدارية المختصة" (S.A.S) عليه، وبثّ الشكوك في أوساطه²، وتعدّ المرحلة من أصعب الفترات التي مرّت بها المجالس الشعبية التي تعرقل نشاطها وقتا طويلا بفعل ما سمي بالمحتشدات الإجبارية، المحاطة بالأسلاك الشائكة ونقاط المراقبة، كما قام الاحتلال بفرض حصاره الاقتصادي، وجعل الشعب لا يستطيع أن يشتري شيئا إلّا عن طريقه وبواسطته (تقنين الغذاء)³. لقد دفعت هذه الظروف والمستجدات الثورة في الولاية الثانية إلى اتخاذ عدّة إجراءات لمواجهة "خطة الأحجار الكريمة" حيث لجأت إلى تكوين "خلايا ثورية" من الرجال والنساء داخل المحتشدات، ومواصلة الاتصال بهم، وجعل النظام الثوري متوصلا بين أفراد الشعب رغم وجوده في تلك المحتشدات، ومنع من فيها من بيع الزيت لغير النظام، وتقوية شبكة الاستعلامات، إذ يذكر آخر قادة الولاية التاريخية الثانية "صالح بوبنيدر" في هذا الصدد: "...أما الباقي من المواطنين فقد أعدنا تنظيمهم من جديد وتركناهم لكي يأخذهم الاستعمار إلى المخيمات (يقصد المحتشدات) حتى نحتفظ بنظامنا داخله، فيكون بذلك عينا على الاستعمار..."⁴، واتخذ قرار المنع القطعي على المسؤولين السياسيين والاقتصاديين من يحملوا معهم المال والتقارير، وأنّ المحاسبة والاجتماعات لا تكون إلّا في صورة ضيقة مع تجنب البطء والمناقشات غير المجدية⁵، كما شهدت المرحلة 1959-1960 تعزيزا أكثر للنظام الهيكلي، إذ أصبحت (مدينة قسنطينة) تعرف بالمنطقة الخامسة، وتكثيف العمل الفدائي وسط المدن، في إطار تخفيف الضغط على الريف⁶، وبذل مجهودات في الأعمال العسكرية والتكوين السياسي⁷ والطبي وجمع المواد الغذائية والملابس

(1) - علي كافي، المرجع السابق، ص 151.

(2) - بوالطمين جودي الأخضر، لمحات، المرجع السابق، ص، ص 100، 101.

(3) - المرجع نفسه، ص 109.

(4) - تعقيب العقيد صوت العرب، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، سنة 1982، ص 54.

(5) - بوالطمين، لمحات، المرجع السابق، ص، ص 112، 114.

(6) - علي كافي، المرجع السابق، ص 228.

⁷ - تمّ إنشاء مدرسة زغود يوسف لتكوين الإطارات العسكرية والسياسية خاصة، والإعلامية والاقتصادية بصورة عامة، ينظر، بوالطمين، لمحات، المرجع السابق، ص، ص 87، 88.

والأدوية¹. وجاءت التعليمات للدوواير والمداشر الواقعة تحت سلطة المجالس الشعبية دقيقة وصارمة تماشى والظروف المستجدة، كارتداء الملابس المدنية فوق العسكرية، والبدء في تكوين خلايا نظامية رحل إليه الشعب، وتخريب مزارع الاحتلال، وكان الاتصال يتم مع بعض أفراد سكان المشاتي الموجودين في المحتشدات، وخاصة العنصر النسوي، حيث كانت التوجيهات بالضغط على الاحتلال للخروج من المحتشدات بواسطة إلحاح العجائز وبكاء الأطفال، من أجل العودة إلى المداشر لجلب الحطب والحبوب² والأمتعة والحيوانات، والأثاث المتبقية، وبذلك صار الاتصال بهم سهلا وممكنا في كل يوم، لكن بحذر وحيلة شديدين، وكان كل ذلك تحت إشراف ومسؤولية عناصر المجالس الشعبية³.

وانطلاقا من أن المجالس الشعبية تعدّ من الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي، واللبنة الأولى في الهيكل الهرمي للمؤسسات الإدارية، فقد حظيت منذ المرحلة الأولى من الاستقلال باهتمام خاص، واعتبرت الأساس القاعدي للنظام السياسي، وخصّصت بتشريعات كثيرة سواء في المرحلة الأحادية أو مرحلة التعددية الحزبية منذ سنة 1989 إلى يومنا الحالي⁴.

خاتمة:

بفضل التنظيم، القاعدة الحقيقية للنضال، فإنّ العديد من الشعوب التي كانت حقوقها وحرّياتها منتهكة تماما، قد تمكنت من تحقيق اعتناقها المعنوي والمادي، والتاريخ هنا ليثبت لنا ذلك، ونجد أنفسنا محمولين على القول بأن الثورة التحريرية لم تكن لتتأل حرياتها من دون تنظيم، هذه الفكرة التي جاء بها حزب الشعب الجزائري في ثلاثينات القرن الماضي، بهدف اتحاد الشعب وتحطيم الاستعمار⁵.

لقد اعترفت الجماهير بالسلطة الثورية، وأخذت تعمل بتوجيهاتها، حتى ولو كانت الظروف قد منعتها أحيانا من الانخراط في نظام جبهة التحرير الوطني، وصارت صفات إثبات الوجود وفتح الأفاق، وغرس

(1) - لخضر بوالطمين، مذكرات مجاهد، أسبوع بدوار الحاج، مجلة أول نوفمبر، عدد 82، 1986، ص، ص 58، 59.

(2) - كان الدوار (المشتى) خزانة لحبوب الثورة، التي كانت تودع في المطامر، وهي مخازن اسطوانية طويلة تحفر في الأرض، ينتج بعضها الدوار، والأخرى عن طريق الشراء، أو عن طريق الزكاة أو الهدايا، إذ كان للمجالس الشعبية دور كبير في الإشراف على عملية الجمع والتخزين، والتوزيع، ينظر حول ذلك، لخضر بوالطمين، مذكرات مجاهد، أسبوع بدوار الحاج، المرجع السابق، ص 58.

(3) - جاءت هذه التعليمات اثر اجتماع شهري بالقسم الأول، بالناحية الأولى، المنطقة الأولى، أواخر شهر فيفري 1960، ينظر حول ذلك، الأخضر بوالطمين، مذكرات مجاهد، الاجتماع الشهري بمشتى إكسير موسى، مجلة أول نوفمبر، العدد 80، سنة 1986، ص. ص 8، 9، 10.

(4) - عمر فرحاتي، مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول " دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية" المنعقد يومي 3 و4 ماي 2009، م طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، ص، ص 8، 9.

(5) - محفوظ قداش، محمد قنانش، حزب الشعب الجزائري (PPA)، 1937-1939، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ترجمة أوداينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 45.

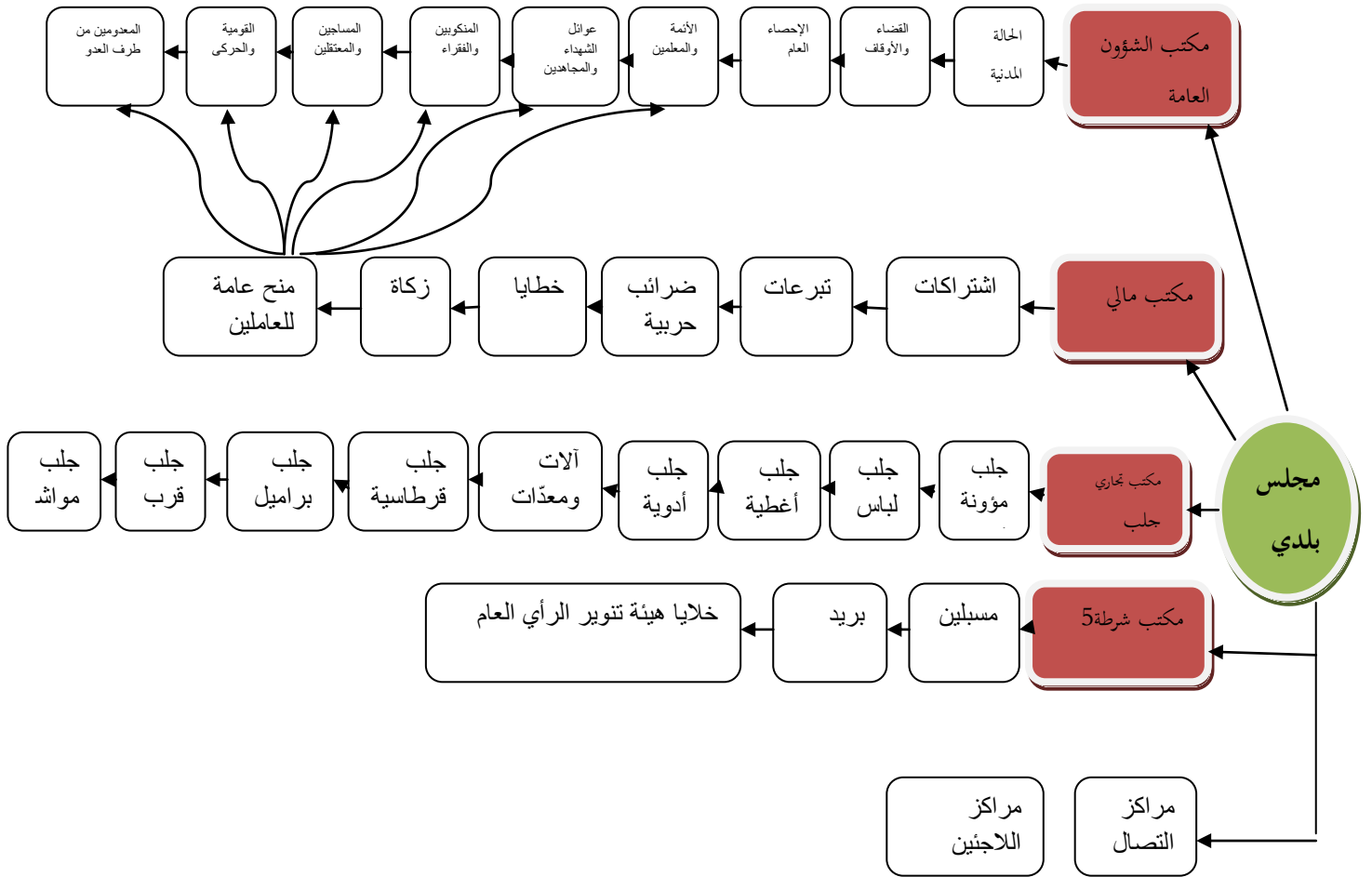
الثقة، وفرض الانضباط، بمثابة قوة ديناميكية متكاملة ومستقلة بذاتها، وأداة يرجى منها تحويل المجتمع تحويلا جذريا، فكان تشكيل "المجالس الشعبية"، التي لم تكن مهامها تقل أهمية عن مهام حامل السلاح، خطوة هامة في طريق وضع قاعدة أساس بناء نواة استرجاع كيان الدولة الجزائرية المستقلة¹. وكان لنجاح قادة ولاية الثانية في إرساء "التنظيم" عبر تراب الشمال القسنطيني الدور الكبير في تلافي التمزّقات والعديد من المشاكل²، وتميّزها بالاستقرار إلى حدّ بعيد لو قورنت بباقي الولايات التاريخية، وقد تكاملت تلك المبادرة مع مجهود الثورة في تعميم "التنظيم" عبر التراب الوطني، وكان له الدور الكبير فرض الشخصية الإدارية والسياسية له، وفي كسب ومساندة وتأيد دوليين، كمؤتمر طنجة 27 و 30 أفريل 1958، ومؤتمرا (أكرا) 16 و 22 أفريل 1958، الذي أعلن أنّ جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري³.

(1) - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص، ص380، 31.

(2) - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، 1983، دار الكلمة بيروت، ص301.

(3) - بوالطمين لخضر جودي، لمحات، المرجع السابق، ص، ص95، 96.

ملحق: مخطط « المجالس الشعبية» خلال الثورة التحريرية.¹



(1) -الهادي أحمد درواز، المرجع السابق، ص36.